

الفساد و أثره على مناخ الاستثمار في الجزائر - مع الإشارة لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر -

عاشوري حنين¹، أوضايفية حدة²

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر a.hanine@univ-skikda.dz - مخبر Ecofima

² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر h.oudaifia@univ-skikda.dz - مخبر Ecofima

Corruption and its impact on the investment climate in Algeria - with reference to the state of foreign direct investment -

Achouri Hanine¹, Hadda Oudaifia²

University 20 Aout 1955 of Skikda, Algeria

تاريخ الاستلام: 2021/01/14؛ تاريخ القبول: 2021/06/27؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد و أثره على مناخ الاستثمار في الجزائر و منها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد كشفت الدراسة أن الجزائر و كغيرها من دول العالم تعاني هي الأخرى من مشكلة الفساد وفقا للمؤشرات المعدة من طرف الهيئات الدولية المختصة بذلك، مما انعكس ذلك سلبا على جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات و منها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تبقى تدفقاته نحو الجزائر جاد محتشمة نتيجة العراقيل البيروقراطية التي تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر و تحد من تدفقاته.

الكلمات المفتاح: فساد؛ مناخ استثمار؛ استثمار أجنبي مباشر، الجزائر

تصنيف JEL: D73، F21

Abstract :

This study aims to shed light on the phenomenon of corruption and its impact on the investment climate in Algeria, including foreign direct investment flows. The study revealed that Algeria, like other countries of the world, also suffers from the problem of corruption, according to the indicators prepared by the relevant international bodies, which negatively affected the attractiveness of the investment climate in Algeria to attract investments, including foreign direct investment, whose flows to Algeria remain very modest as a result of bureaucratic obstacles that characterize the investment environment in Algeria and limit its flows

Keywords: corruption; Investment climate; Foreign direct investment ; Algeria

Jel Classification: D73, F21

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو و التنمية الاقتصادية. فعند تفحص نشاط الشركات متعددة الجنسيات و مسار تطورها حقيقة أنّها تولد مجموعة من المنافع، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه إنسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فهو يتضمن زيادة كفاءة الموارد المحلية، و يترتب عليه تشغيل موارد كانت عاطلة (رضا عبد السلام و آخرون، 2002، ص48)، كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً. و يتوقف جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر جملة من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب هذه التدفقات الرأسمالية: كمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة الأعمال... الخ. لكن يصطدم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي و ما يمثله ذلك من أرض خصبة لاستشراء ظاهرة الفساد التي تشكل أكبر عائق لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر و خصوصاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

التساؤل الرئيسي: ما أثر الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر و خصوصاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

و تتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما حقيقة الفساد و ما هي الآثار التي يخلفها على الاقتصاد؟

- ماذا يعني بمناخ الاستثمار؟

- ما هو موقع الجزائر وفقاً لمؤشرات الفساد و مؤشرات مناخ الاستثمار؟

- كيف يعرقل الفساد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؟

و للإجابة عن هذه الاشكالية تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم الفساد في عرقلة مناخ الاستثمار و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر

اهمية الموضوع: تأتي أهمية الموضوع في كونه يحاول تقييم آثار ظاهرة الفساد التي أصبحت مشكلة عويصة أرهقت جهود التنمية في الجزائر نتيجة غياب آليات نوعية في محاربة هذه الظاهرة، و التي ألقت بآثارها السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية منها مناخ الاستثمار الذي أفقده جاذبيته للاستثمارات و تشجيعها، مما أفقد الجزائر الكثير من الموارد التي كان من الممكن الحصول عليها نتيجة تدفق مثل هذه الاستثمارات منها الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ماهية الفساد و آثاره الاقتصادية؛

- ماهية مناخ الاستثمار؛

- واقع الجزائر وفقاً لمؤشرات الفساد ومؤشرات مناخ الاستثمار؛

- الفساد و أثره في عرقلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر

المنهج المتبع: للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي في محاولة لفهم حقيقة الفساد و آثاره، مع توضيح الاطار النظري لمناخ الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر، اضافة الى المنهج التحليلي الذي اعتمد لتشخيص مؤشرات الفساد في الجزائر ومؤشرات مناخ الاستثمار خاصة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

2. ماهية الفساد:

1.2. تعريف الفساد: قبل التطرق إلى التعاريف الممنوحة للفساد لابد من تحديد معناه لغة واصطلاحاً كالآتي:

- لغة: "نقيض الصلاح، ومن فسَد يُفسِد ويُفسِد، وفسَد فسَادًا وفسُودًا، فهو فاسِدٌ وفسيدٌ، والاستيفاد خلاف الاستصلاح، والمفسدُ خلاف المصلحة، وتعني الضرر"؛
- اصطلاحا: "هو خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، أو هو العدول عن الاستقامة الى ضدها، أو هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة". (طه فارس، دون سنة، ص 6)

لقد وردت العديد من التعاريف للفساد، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له، إلا أنها تنصب عموما في اتجاه واحد كما جاءت به منظمة الشفافية العالمية التي عرفته بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"؛ أما البنك الدولي فقد أعطى مفهومًا أشمل للفساد بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة لتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الرعية. كما يمكن الفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة". هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد الصغير أما الفساد الكبير فهو أمر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية (سمية التنيه، 2009، ص 15)

2.2. أسباب ومظاهر الفساد: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 1. أسباب ومظاهر الفساد وصوره

مظهره	صوره	عوامله
الفساد السياسي	المحسوبية: استغلال السلطة أو النفوذ للمحاباة والتحيز لفرد أو جهة معينة بما يتعارض مع القوانين والتشريعات.	- الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تمتلك المبادرة لمكافحة.
	الواسطة: التدخل لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة.	- انتشار الفقر الجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية.
الفساد الإداري	الرشوة: منح أو تلقي شيء ذي قيمة في إطار معاملة تتسم بالفساد، قد يدفعها الفرد قسرا للحصول على حقوقه.	- سيادة القيم التقليدية القائمة على النسب والقرابة.
	الاحتيال والتزوير: القيام بتشويه أو تزيف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة.	- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات.
	المحاباة: التمييز بين طرف وآخر في الخدمة بدون حق للحصول على مصالح معينة.	- عدم استقلالية أجهزة الرقابة في الدولة وضعفها.
الفساد المالي	الاختلاس: الاستيلاء على شيء ذي قيمة اقتصادية كالأصول العامة من قبل من يتولى إدارتها أو المحافظة عليها.	- عدم العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين مما يدفعه إلى البحث عن مصادر مالية أخرى.
	التهرب الضريبي: تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة من خلال التحايل في مواصفات السلع المستوردة أو دفع رشاي للمصلحة المسؤولة عنها.	- غياب قواعد العمل التي تحدد سلوك الموظفين في القطاع العام.
		- غياب الرقابة على الأداء

الحكومي من طرف مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. - عدم الإفصاح عن المعلومات وغياب حرية الإعلام. - استخدام الشركات الأجنبية الطرق الغير شرعية للحصول على الامتيازات داخل البلد المضيف.	غسيل الأموال: استخدام الحيل لإضفاء الصفة القانونية على الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة.
	تهريب الأموال: إخراج الأموال المتحصل عليها داخل البلد بطرق غير شرعية للتهرب من المساءلة القانونية.
	نهب المال العام: التصرف في أموال الدولة من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، ط1، دار مكتبة الحامد، الأردن، 2016، ص ص 69-73. /العفيفي الدراجي وبن الشيخ توفيق، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد تجربة تستحق التقدير، المنتدى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، يومي 24 و25 أبريل 2018، ص ص 4-6.

3.2. مؤشرات قياس الفساد: أنظمة محاربة الفساد متعددة ومتنوعة، تعتمد مؤشرات ومعايير كثيرة ترصد وتجمع نتائجها عن طريق مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة، توفرها 13 مؤسسة مستقلة، والجدول التالي يوضح أهم هذه المؤشرات:

الجدول رقم 2. أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية:

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة الصادر منها
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقيّد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد	البنك الدولي منظمة الشفافية الدولية
مؤشر حق التعبير والمساءلة	يقيس الجوانب المرتبطة بالحقوق والحريات السياسية والمدنية والتغيير الحكومي وشفافية القوانين	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس الإدراك الحسي لنوعية الجهاز البيروقراطي وتكاليف المعاملات ونوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	يقيس الإدراك الحسي لحدوث سياسات غير ودية حبال السوق	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس الإدراك الحسي لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها	البنك الدولي

المصدر: بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي اثاره واليات مكافحته - حالة الجزائر -، العدد 07، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2016، ص 207

4.2. آثار الفساد: يخلف الفساد آثار وخيمة على الاقتصاد منها: (الجابري، دون سنة، ص 15-17)

✓ **اثر الفساد على النمو الاقتصادي:** طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية. و هذا ما أثبتته الدراسات التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الفساد

و الاستثمار، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. و ليس هذا فحسب و انما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر و يخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الانتاجية و الخدمات العامة و برامج محاربة الفقر، فهو يعمل على اعاقا المؤسسات السياسية من خلال اضعاف شرعيتها و امكانية محاسبة الحكومات؛

✓ **اثر الفساد على القطاع الضريبي:** عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض الى تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد، بهذه الطريقة يتمكنون و بطريقة زائفة من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمانة من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة؛

✓ **أثر الفساد على الانفاق الحكومي:** يترتب على الفساد الممتد و انتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي الى تحقيق أدنى نفع ممكن منه، و ليس اقصى نفع ممكن منه، و عليه يترتب على الفساد سوء تخصيص الموارد لهذا المجتمع لأنها سوف تتجه صوب أوجه الانفاق التي لا تغطي بأولوية الانفاق العام من وجهة نظر المجتمع ؛

✓ **أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:** تقوم الدولة عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. و تحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة حتى تتمكن من اجراء الاصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، و لكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق الى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، و يتميز بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب، و سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف الأجنبي أعلى من السعر الرسمي و يتميز هذا السوق بالحركة و النشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، و توجيه هذا النقد اما الى تمويل أنشطة غير مخططة، أو محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، مما يفضي في النهاية الى زيادة عجز ميزان المدفوعات و استمرارته، و ربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها، و لجوئها الى الاقتراض من الخارج و هذا ما يجعلها تعيش في دوامة من القروض و ما الى ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد.

3. ماهية مناخ الاستثمار:

1.3. **تعريف مناخ الاستثمار:** هناك العديد من التعاريف لعلى أبرزها الموضوعية من طرف بعض المنظمات الدولية كالتالي:

- تعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار بأنه: "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".
- تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه: "يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري". (صبيحي شهنيز، 2016، ص178-179)

- تعريف البنك الدولي: "مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع".

2.3. **مقومات المناخ الجاذب للاستثمار:** يتركز هذا المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبية على مقومات أهمها:

جدول 3. مقومات مناخ الاستثمار:

نوع المناخ	المقومات
------------	----------

البنية التحتية: وتتمثل في توفر شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية. السياسات المالية والنقدية: معناه وجود سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة بمعنى أن تدار السياسات المالية والنقدية بطرق مدروسة بعيدا عن الارتجالية. الجهاز المصرفي والمالي: من خلال دوره في توسيع عملية الوساطة المالية من خلال المنتجات المالية التي يمنحها وكذا مدى قدرة البنوك على توفير المعلومات للمستثمر.	المناخ الاقتصادي
حجم السوق: حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا، فكلما كبر السوق المحلي أدى هذا إلى نشوء اقتصاديات الحجم وبالتالي تكون فرص الاستثمار جيدة. الاستقرار السياسي والأمني: شرط ضروري لأي استثمار، فكل الجهود في سبيل توفير بيئة مناخ استثمار ملائمة قد تذهب هباء إذا ساد التشاؤم في نفوس المستثمرين. تنامي منظمات المجتمع المدني وعددها ومدى تمتعها بالديمقراطية. تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي يتمتع بها بالإضافة إلى هامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية. مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد ونوعية العلاقات بين دول الجوار والعالم الخارجي.	المناخ السياسي والأمني
فاعلية القانون ومدى توفر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة ونظام تحكيم لفض النزاعات. استقرار الأطر القانونية المنظمة للاستثمار في دولة ما وعدم تضاربها. تقديم التسهيلات وتيسير الإجراءات من طرف المؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين. توفر نظام إداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية.	المناخ التشريعي والتنظيمي
السياسات التعليمية والتدريبية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات العمل. دور النقابات في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمال وأجورهم ونظام العمل داخل المشروعات ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة. معدل النمو السكاني وأذواق المستهلكين ومدى استجابتهم للسلع الجديدة والمطورة وقبولهم بالمستثمر الأجنبي. درجة الوعي الصحي والبيئي ومدى مساعدة الشعب لحكومتهم في تطبيق البرامج التنموية الاقتصادية.	المناخ الاجتماعي والثقافي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 07، 2012، ص 206. /نبيل قليل، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد: 27، ص 364-366.

3.3. مؤشرات قياس مناخ الاستثمار: لقياس مناخ الاستثمار هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بذلك ومن أهمها ما يلي:

أ. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يهتم بقياس تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع (محمد زعيش، 2018، ص 75). ويتم تقييم هذا المؤشر بما يلي:

✓ (80-100) يدل على حرية اقتصادية كاملة: وهذا يشمل ست دول هي سنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا وأستراليا وسويسرا وإيرلندا.

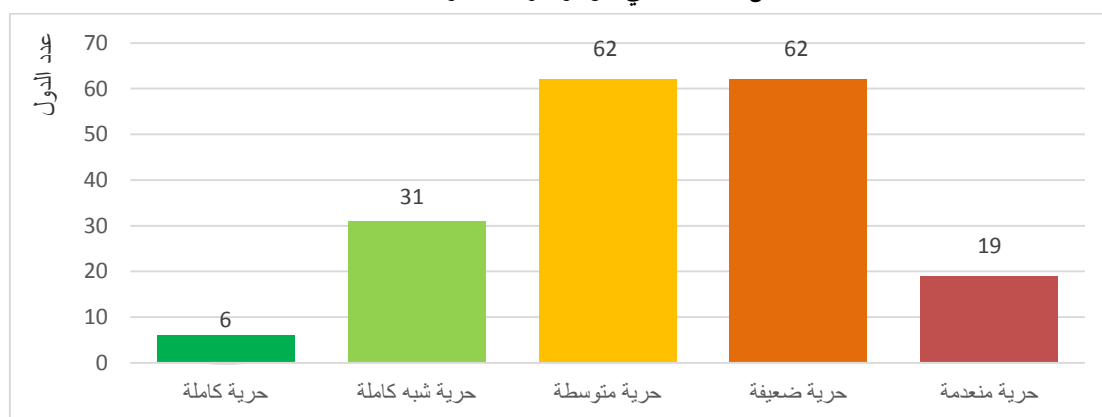
✓ (70-79.9) حرية اقتصادية شبه كاملة و(60-69.9) حرية اقتصادية متوسطة: وتشملان معا 99 اقتصادا يوفر بيئات مؤسسية يتمتع فيها الأفراد والمؤسسات الخاصة بدرجة معتدلة على الأقل من الحرية الاقتصادية في السعي لتحقيق تنمية اقتصادية.

✓ (50-59.9) حرية ضعيفة: وتضم اقتصاديات مثل الصين والبرازيل والهند التي تبنت بعض ميزات نظام السوق لكنها تكون ضيقة فيما يتعلق بمجالات سيادة القانون وانفتاح أسواقها.

✓ (0-49.9) حرية منعدمة: وتتميز هذه الفئة بسيطرة الحكومة على التمويل والملكية المركزية للممتلكات والموارد النموذجية في البلد ولا تترك سوى مساحة صغيرة لمبادرة القطاع الخاص الذين تركز أعمالهم في الغالب في الأنشطة غير الرسمية أو المعيشية (Terry Miller and other, 2020, p1).

وتقسم دول العالم وفق هذا المؤشر كما يوضحه الشكل التالي:

شكل 1. الدول في مؤشر درجة الحرية الاقتصادية:



Source : Terry Miller and other ; Report 2020 Index of Economic Freedom ; p 02.

ب. مؤشر التنافسية العالمية: ظهر هذا المؤشر عام 1979 (محمد الزعيش، 2018، ص75)، ويتم قياسها على مقياس من 0 إلى 100 حيث تمثل هذه الأخيرة الحدود المثلى التي يمكن الوصول إليها من خلال تحقيق نتائج مثالية على مستوى المؤشرات الإثنى عشر (جدول 4)، ولقد كشف تقرير 2019 أن متوسط درجات المؤشر بلغ 60.7 عبر 141 دولة محل الدراسة، في حين بلغت فجوة القدرة التنافسية العالمية حوالي 40 نقطة وهي نفسها على مستوى جميع المؤشرات باستثناء الصحة واستقرار الاقتصاد الكلي التي تقل عن 30 نقطة عالميا.. (The Global Competitiveness Report 2019, p1) أما الأداء على مستوى مختلف الأقاليم في العالم فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول 4. الأداء الإقليمي وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019 (متوسط الدرجة 0-100)

الأقاليم	شرق آسيا والمحيط الهادي	أوراسيا	أوروبا وأمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال	وسط آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء
المؤشرات							

		إفريقيا					
46.9	50.0	55.5	47.1	64.7	53.8	61.6	الإطار المؤسسي
45.0	59.2	70.5	61.3	79.7	67.7	74.8	البنية التحتية
34.3	35.1	57.6	50.9	70.4	59.5	70.3	إعتماد تكنولوجيا الإعلام والإتصال
69.4	74.7	75.3	73.7	92.6	74.9	89.6	إستقرار الاقتصاد الكلي
50.8	68.4	80.8	82.2	89.1	71.3	83.8	الصحة
44.3	50.1	62.9	58.7	74.6	66.1	67.3	الكفاءات
49.3	45.8	56.7	51.6	60.0	56.1	62.2	سوق السلع
54.6	51.5	54.8	55.9	66.4	63.5	66.6	سوق العمل
50.8	60.0	63.7	60.3	70.9	52.0	74.3	النظام المالي
40.4	67.7	59.9	51.2	60.1	50.3	67.9	حجم السوق
51.8	57.8	58.2	53.8	68.3	61.9	66.1	تطور بيئة الأعمال
29.4	36.3	41.3	34.3	58.1	35.5	54.0	قدرات الابتكار

Source : The Global Competitiveness Report 2019 ; p04

ت. مؤشر مدركات الفساد: يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويصنف هذا المؤشر 180 دولة ومنطقة وفقا لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وبحسب الخبراء ورجال الأعمال، وهو يستخدم مقياس من صفر إلى 100، حيث 0 فاسدة جدا و100 خالية كليا من الفساد، ولقد كشف مؤشر مدركات الفساد لهذا العام أن الفساد ينتشر بكثرة في البلدان التي تتدفق فيها الأموال بحرية في الحملات الانتخابية حيث تستمع الحكومات فقط لصوت ذوي النفوذ من أثرياء أو ممن لهم علاقة جيدة (منظمة الشفافية الدولية، 2019، ص 6، 7)، ولقد كانت أبرز النتائج وفق منظمة الشفافية الدولية لمحاربة الفساد كما يوضحها الجدول التالي.

جدول 5. أبرز نتائج مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على المستوى العالمي لسنة 2019

أعلى الدول على المؤشر	أدنى الدول على المؤشر	الدول التي تحسنت منذ 2012	الدول التي تراجعت منذ 2012
-----------------------	-----------------------	---------------------------	----------------------------

الدولة	الدرجة/100	الدولة	الدرجة/100	الدولة	الدرجة	الدولة	درجة التغير
الدانمارك، نيوزيلندا	87	الصومال	9	اليونان	+12	كندا	-7
فنلندا	86	جنوب السودان	12	غيانا	+12	نيكارغوا	-7
سنغافورة، السويد، سويسرا	85	سوريا	13	إستونيا	+10	أستراليا	-8

المصدر: إعداد الباحثين: بالاعتماد على مؤشرات مدركات الفساد 2019، ص ص 7-8

ث. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، اللوائح التنظيمية في 190 اقتصادا عبر 12 مجالا لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل اقتصاد، وتم استخدام 10 من هذه المؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام، وتبحث الدراسة في قواعد تؤثر على شركة ما من بدايتها حتى مرحلة التشغيل ثم توقفها عن العمل (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2020)، وأهم هذه القواعد يلخصها الشكل التالي

شكل 2. ما الذي يقيسه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020-مواصلة وتيرة الإصلاح

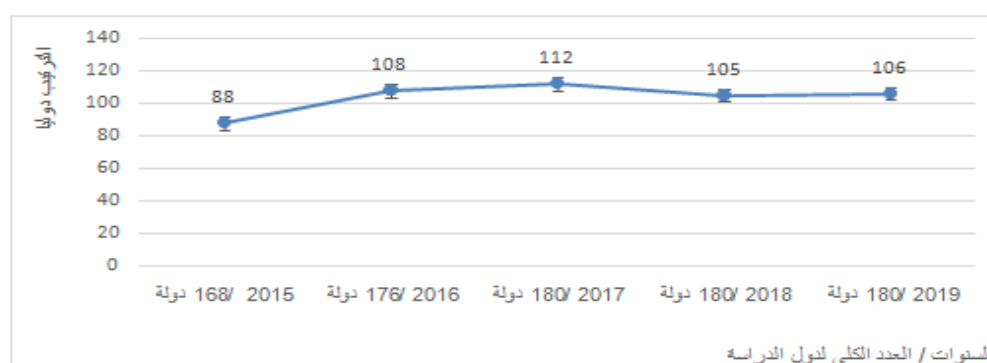
ج. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: بالنسبة للمستثمر الأجنبي و في مرحلة تقييمه لخيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار يفضل المنطقة التي تنخفض بها المخاطر و التكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين و أساليب عمل البيئة الاستثمارية.

4. الفساد ومناخ الاستثمار في الجزائر

1.4. موقع الجزائر في مؤشرات قياس الفساد:

أ. مؤشرات مدركات الفساد: بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال. وهو ما يعني أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات، والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر ضمن التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال (2015-2019).

شكل 3. تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحثين: بالاعتماد على تقارير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للسنوات: 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

ب. المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحوكمة:

جدول 6. واقع الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

مؤشر الحوكمة (-2،2)						السنوات
الاستقرار السياسي	نوعية التنظيم	فعالية الحكومة	المشاركة والمساءلة	حكم القانون	ضبط الفساد	
1.19 -	1.28 -	0.48 -	0.82 -	0.77 -	0.60 -	2014
1.09 -	1.17 -	0.50 -	0.85 -	0.86 -	0.65 -	2015
1.10 -	1.17 -	0.53 -	0.86 -	0.86 -	0.68 -	2016
0.92 -	1.20 -	0.59 -	0.90 -	0.86 -	0.60 -	2017
0.98 -	1.26 -	0.44 -	0.98 -	0.78 -	0.64 -	2018

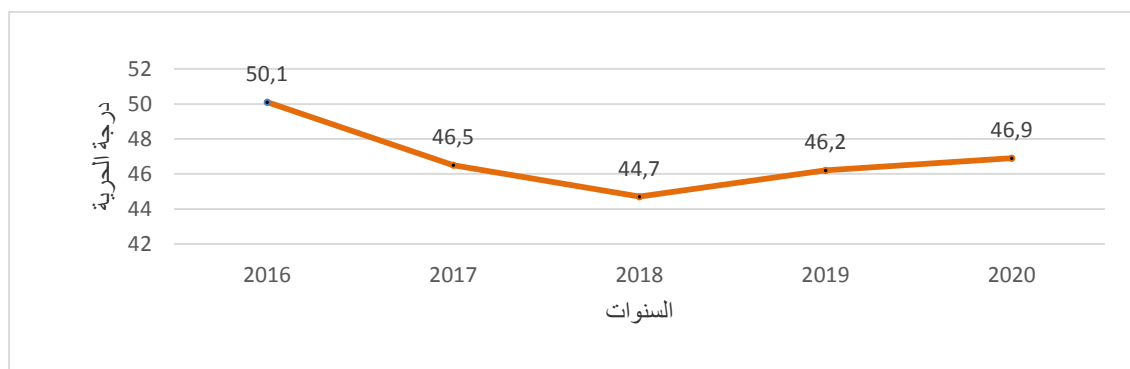
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2019.

يعرف هذا المؤشر تذبذب حيث أسوء قيمة سجلت خلال هذه الفترة كانت سنة 2017 بما قيمته -0.59 لتسجل السنة التي تليها أفضل قيمة -0.44، وبشكل عام فإن هذه الأرقام التي لا تزال تسجل بالسالب لا تزال بعيدة عن المعدل المتوسط وهي انعكاس لضعف فعالية الأجهزة الحكومية نتيجة عدم التحكم في القرار الحكومي وغياب الاستقرار السياسي.

2.4. مناخ الاستثمار في الجزائر:

أ. مؤشر الحرية الاقتصادية: تبلغ درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 46.9، مما يجعل اقتصادها رقم 169 الأكثر حرية في مؤشر 2020. محتلة المرتبة 14 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسط الإقليمي (61.8) والعالمي (61.6) (Terry Miller and other, 2020, p112). ويمكن تتبع مسار الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

شكل 4. تطور الجزائر في درجات الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2016-2020)



Source : Index of Economic Freedom ; 2020 ; p112.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2016-2020 حالتين، الأولى كانت من 2016-2018 حيث انخفضت درجة الحرية فيها لتصل إلى 44.7 ويرجع هذا إلى التضييق الحكومي للتصدي لانعكاسات انخفاض أسعار البترول التي عانت منها سنة 2015 ، والتي أكدت على ضرورة الخروج من التبعية للمحروقات الأمر الذي جعلها مابين 2018-2020 تسجل تحسن في مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال جملة السياسات التي وضعتها الدولة كتدعيم القطاع الخاص وإعطاء بعض الإمتيازات لجلب المستثمر الأجنبي للنهوض بالمنتوج المحلي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ب. مؤشر التنافسية العالمية:

جدول 7. موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2015-2019)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر التنافسية العالمية	144 دولة	140 دولة	138 دولة	140 دولة	141 دولة
تمكين	79	87	86	92	89
البيئة	101	99	99	120	111
الإطار المؤسسي	106	105	100	88	82
البنية التحتية	129	126	108	83	76
إعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال	11	38	63	111	102
الإستقرار الاقتصادي الكلي	81	81	73	66	56
الصحة	98	99	96	88	85
الكفاءات	136	134	133	128	125
سوق السلع	139	135	132	134	131
سوق العمل	137	135	132	122	111
النظام المالي	47	37	36	38	38
حجم السوق	131	128	121	113	93
تطور بيئة الأعمال	128	119	112	106	86
البيئي					
قدرات الابتكار					
للإبتكار					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات: 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ مثلا بالنسبة للبنية التحتية لا تزال ضعيفة فيما يتعلق بإمدادات الماء والكهرباء وغيرها تحتل الجزائر بذلك المرتبة 82، أما فيما يخص اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتعرف ضعفا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التي تستخدم شبكة الأنترنت، فتدقق هذه الأخيرة ضعيف إلا أن الجهود المبذولة جعلتها تقع في المرتبة 76.

جدول 8. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر سنة 2019

المؤشر الاقتصادي	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)	183.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	4,229.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	5.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	36.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-23.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-12.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	40.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	63.1
إجمالي الإحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	55.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات	11.5
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	2.1
عدد السكان (مليون نسمة)	43.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	12.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2019، ص56

كما يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ففي الجزائر يلاحظ هناك أداء ضعيف لمختلف المؤشرات و التي تنعكس سلبا على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلا بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يشهد تقلبا بسبب ارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كذلك ارتفاع معدل التضخم يعد من العوائق التي تقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا و أنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و خسارة في القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي، و بالتالي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم و العوائد المتوقعة منها في المستقبل. أما بالنسبة للعجز الذي يميز الحساب الجاري فارتفاعه يعد أحد العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار.

ت. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

جدول 9. تطور موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2015-2020)

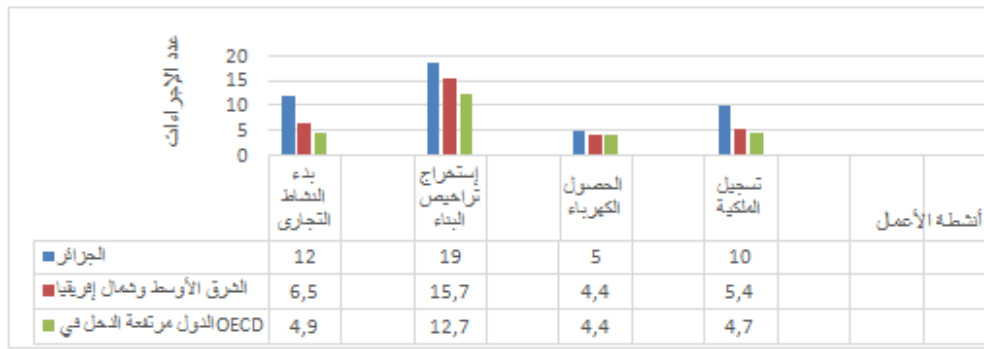
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
---------	------	------	------	------	------	------

المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	
154	50.69	163	45.72	156	46.72	166	46.71	157	49.65	157	48.6	المؤشر العام
141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54	150	78.07	152	78.0	بدء النشاط التجاري
127	65.72	122	64.05	77	58.93	146	58.89	129	63.28	121	65.3	إستخراج تراخيص البناء
147	59.98	130	57.56	118	60.58	120	60.56	106	69.58	102	72.1	الحصول على الكهرباء
157	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83	165	44.26	165	44.3	تسجيل الملكية
171	10.00	174	10.00	175	10.00	177	10.00	178	10.00	181	10.0	الحصول على الائتمان
132	45.00	174	33.33	173	33.33	170	33.33	168	35.00	179	20.0	حماية الأقلية المستثمرين
176	41.63	169	45.03	155	54.11	157	54.11	156	53.91	158	53.9	دفع الضرائب
131	64.21	176	24.15	178	24.15	181	24.15	173	38.43	172	38.4	التجارة عبر الحدود
120	52.89	106	55.49	102	55.49	103	55.49	112	54.78	113	54.8	تنفيذ العقود
97	42.74	73	47.67	74	54.53	71	49.24	76	49.24	81	49.2	تسوية حالات الإعسار

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد : تقارير doing Business لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الأداء الضعيف لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر التي تحتل المراتب الأخيرة منتقلة من المرتبة 154 سنة 2015 الى المرتبة 157 سنة 2020، نتيجة كثافة الاجراءات البيروقراطية التي تميز متابعة و تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

شكل 5. عدد الإجراءات في مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2020



Source : Profile algeria on DoingBussiness 2020

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ كثافة الإجراءات البيروقراطية في الجزائر، فمثلا بالنسبة لإجراءات بدء النشاط التجاري تحتاج إلى 12 إجراء في الجزائر مقارنة بمتوسط الإجراءات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي تصل إلى 6.5 إجراء فقط أي تقريبا نصفها، و نفس الملاحظة مع تسجيل الملكية الذي يصل إلى 10 إجراءات في الجزائر مقارنة ب 5.4 في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

5. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، فهي تتوقع من خلاله الحصول على التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية والتنظيمية الحديثة، بالإضافة إلى ذلك فهو يزيد من استخدام الموارد المحلية مما ينتج عنه خلق العديد من فرص العمل لمواطني الدول المضيفة، كما يساعدها على عمليات التكيف الهيكلي من خلال دخولها في قطاعات إنتاجية موجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يدعم ميزان المدفوعات ويمكنها من سداد ديونها الخارجية. (محمد عبد العزيز، 2005، ص31)

شكل 6. أرصدة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للاونكتاد و التنمية

تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر غير مشجعة، إذ لم تتعد التدفقات الواردة مليوني دولار متزاوية بين 1.499 و 1.506 مليون دولار خلال الفترة 2012-2018 نتيجة استثناء ظاهرة الفساد التي ظلت تنخر في بنية الاقتصاد الجزائري.

جدول 10. المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر و بقية الدول العربية لعام 2018

الدول المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19.635	10.897	44
السعودية	103	15.537	10.679	92
الإمارات	378	14.130	29.322	353
مصر	91	12.453	32.273	73
الجزائر	18	9.259	10.349	17
المغرب	71	4.485	15.351	66
العراق	11	2.851	1.673	8
البحرين	27	1.426	3.502	25
ليبيا	2	1.023	1.703	2
تونس	19	554	9.657	18
دولة قطر	42	534	3.571	39
الأردن	13	387	1.233	12
الكويت	28	341	2.467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
سوريا	2	155	369	2
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	876	83.458	134.211	701

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2019، ص 17

من خلال الجدول أعلاه استفادت الدول العربية عام 2018 من إنشاء 876 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا، لكن لم تتعد حصة الجزائر سوى 18 مشروعا فقط أي بنسبة 2.05%، مقارنة بالإمارات التي استحوذت على 378 مشروعا، تلتها السعودية ب 103 مشروعا.

شكل 7. تطور القيمة و الترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر سنة 2019



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2019، ص 56

من خلال الشكل أعلاه يظل مؤشر الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفا و غير جاذب، إذ لم تتعد قيمة المؤشر 33 نقطة في حين أن المتوسط العربي للمؤشر بلغ 38 نقطة، و 46 نقطة بالنسبة لقيمة المتوسط العالمي محتلة بذلك المرتبة 88 من أصل 109 دولة سنة 2019، و هي نفس ترتيبها لسنة 2018، أي المراتب الأخيرة.

5. خاتمة: تكشف أغلب المؤشرات أن المناخ الاستثماري في الجزائر لم يرتق للمعايير الدولية المطلوبة المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة استشراف ظاهرة الفساد داخل الاقتصاد الجزائري و تزايد مخاطره على جميع المستويات و انعكاس ذلك سلبا على القدرات التنافسية للاقتصاد.

النتائج:

- -تزايدت مخاطر الفساد في الجزائر نتيجة ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية وغياب المساءلة وردع الفاسدين، كل هذه العوامل تجعل الإصلاحات التي تقوم بها الدولة عديمة الفائدة في التخفيف من حدة الفساد.
- لقد تأثر مناخ الاستثمار في الجزائر بشدة بأشكال الفساد الذي استشرى داخل الاقتصاد مما أفقده جاذبيته لمختلف أنواع الاستثمار.

التوصيات:

- يتطلب قيام آليات مكافحة الفساد بدورها بكفاءة وفعالية في الجزائر بتوفير نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية، من خلال التخلي عن الإنفراد بالسلطة وإعطاء الاستقلالية الكاملة للسلطات العامة وتدعيم القطاع الخاص.
- من أجل بناء مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تحسين مكانم الضعف في مؤشرات الحوكمة من تكريس سيادة القانون وإرساء الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.
- وضع جهاز للمراقبة المستمرة والتقييم الدوري للسياسات والبرامج الخاصة بتحسين مؤشرات الحوكمة.
- التعاون الدولي فيما يتعلق بالمتابعة القانونية العبر وطنية لردع المفسدين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. رضا عبد السلام و آخرون، (2020)، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية
2. سمية التنيه، (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، ط1، دار الساقى، لبنان
3. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، (2005)، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن

المجلات العلمية:

1. صبيحي شاهيناز، (ديسمبر 2016)، مناخ الاستثمار في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الحوار الفكري، العدد: 12
2. محمد زعيش، (سبتمبر 2018)، نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب-، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، العدد: 04

الملتقيات العلمية:

1. بن حاسن الجابري عبد الله، (دون سنة)، الفساد الاقتصادي، انواعه، اسبابه، آثاره، المؤتمر العالمي في الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى

التقارير و المواقع الالكترونية:

1. تقرير مؤشر مدركات الفساد (2019)، منظمة الشفافية الدولية
2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، (2020)، -مواصلة وتيرة الإصلاح، 24/10/2019، على الموقع: www.albankaldawli.org ، تاريخ الإطلاع: 30/06/2020
3. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2020)، على الموقع: www.doingbusiness.org ، تاريخ الإطلاع: 30/06/2020
4. طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي، في ضوء السنة النبوية، شبكة اللوكة، على الموقع: <https://www.alukah.net>

المراجع الأجنبية:

1. Terry Miller and other ; 2020 Index of Economic Freedom ; The Heritage Foundation ; Washington ; Dc 2020
2. The Global Competitiveness Report 2019 ; World Economic Forum

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

عاشوري حنين، أوضافية حدة (2021)، الفساد و أثره على مناخ الاستثمار في الجزائر- مع الاشارة لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 311-327.